اقتصاد

قرض للمغرب لتعزيز «الاقتصاد الأزرق»

الرباط ـ **مصطفى قماس**

وافق البنك الدولي على تقديم قرض بقيمة 350 مليون دولار للمغرب لتعزيز ما وصفه بـ«الاقتصاد الأزرق»، بما يساعد على النمو الاقتصادي وإحداث فرص عمل، بالإضافة إلى دعم الأمن الغذائي، خاصة في ظل تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا وتأثيرها على إمدادات السلع وأسعارها عالمياً. ويتضمن الاقتصاد الأزرق، الأنشطة البحرية التقليدية، مثل الصيد والسياحة الساحلية وصناعة السفن وثروات الطاقة البحرية (الغاز والطاقة المتجددة). وقال جيسكو هينتشل، المدير الإقليمي لدائرة المغرب في البنك الدولي في بيان، أمس: «يتمتع المغرب بفضل واجهته البحرية على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي بإمكانات قوية لتنمية اقتصاده الأزرق، وتسهم مناطقه الساحلية بالفعل بأكثر من 50% من إجمالي الناتج المحلي ومناصب الشغل (فرص العمل) في البلاد». وأضاف: «يوجد الكثير من الإمكانات غير المستغلة في القطاعات القائمة والمستجدة للاقتصاد الأزرق مثل تربية الأحياء المائية، والطاقة البحرية المتجددة»، مشيرا إلى أنه أمام المغرب فرصة سانحة لتنمية التجمعات الساحلية التي تجتذب الاستثمارات.

ووفق البنك الدولي سيجري مسح المناطق الساحلية بالأقمار الصناعية، لرصد تآكل السواحل وإثراء قرارات التدبير المتصلة بتنمية المناطق الساحلية، مضيفا أن ذلك سيساعد إنشاء 14 مزرعة جديدة من مزارع الأحياء البحرية، بما في ذلك مجموعة من مزارع المحار والأعشاب البحرية على زيادة الإنتاج، واجتذاب استثمارات في المستقبل. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو هيئة استشارية، قد دعا أخيرا إلى وضع استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق بالتعاون مع الفاعلين في الأنشطة المختلفة. واقتراح وضع خريطة طريق جبائية لتسهيل العمل في المجالات المرتبطة به، وكذلك تمويل المصارف لهذه الأعمال.

ويواجه المغرب ضغوطاً اقتصادية بفعل ارتفاع فاتورة استيراد السلع الأساسية في أعقاب الحرب الروسية في أوكرانيا وتراجع محصول الحبوب. وفي تقريرها الصادر في إبريل/ نيسان الماضي، حول أداء الاقتصاد المحلي، توقعت المندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، تراجع النمو الاقتصادي في الدولة خلال الربع الثاني من العام الحالي إلى 1,8%، مقابل 15,2% في نفس الفترة من العام الماضي، متأثرا بانخفاض القيمة المضافة للقطاع الزراعي. وكشفت وزارة الزراعة، في وقت سابق من مايو/أيار الجاري، أنه من المتوقع حصاد 3,2 ملايين طن من الحبوب في 2022، بانخفاض نسبته 69% عن العام الماضي الذي سجل نحو 10,3 ملايين طن. ويساهم محصول الحبوب المنخفض في الموسم الحالي، حسب توقعات وزارة الزراعة، في انخفاض الناتج المحلي الخام الزراعي بنسبة 14%، ما ينعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي للدولة. ومن المتوقع أن يؤدي التراجع الحاد في محصول الحبوب إلى زيادات قياسية في واردات القمح والشعير وارتفاع فاتورتها مع صعود الأسعار عالمياً. وزادت مشتريات الشعير بالأساس بنسبة 25% في مارس/آذار الماضي، مقارنة بنفس الشهر من 2021 لتصل إلى 140 مليون دولار، فيما ارتفعت واردات القمح بنسبة 11,4% لتبلغ 500 مليون دولار.

الإغلاق المتكرر في الصين يضرب التأجير

قررت منصة أير بي إن بي المتخصصة في تأجير الغرف والشقق والمنازل تعليق عروضها في الصين بسبب تدابير الإغلاق المتكررة منذ مطلع 2020 لتفشي فيروس كورونا. وكانت المنصة انطلقت في هذه السوق سنة 2016 لاستقطاب السياح الصينيين وتطوير عرض للتأجير المحلي في البلد الآسيوي العملاق. واستعان أكثر من 25 مليون شخص بالخدمة لاستئجار مساكن في الصين، لكن هذا النشاط المحلي لطالما كان مكلفاً وإدارته معقدة، كما أنّ الوباء فاقم الوضع، وفق ما نقلت «فرانس برس» أمس، عن مصدر مطلع. ولم تمثل عمليات التأجير في الصين سوى ما يقرب من 1% من إيرادات المجموعة خلال السنوات الأخيرة. وتعوّل «أير بي إن بي» على استعادة هذه السوق زخمها، خصوصاً على صعيد الزيارات السياحية إلى البلدان الآسيوية المجاورة مع الفتح التدريجي للحدود بفضل اللقاحات.

(Getty)

أخبار مختصرة

تويوتا تخفض إنتاجها

قالت شركة تويوتا اليابانية، أمس الثلاثاء، إنها ستخفض إنتاجها العالمي بنحو 100 الف مركبة شهرياً خلال الفترة من يونيو حتى اغسطس، بسبب نقص أشباه الموصلات (الرقائق الإلكترونية) وقيود مواجهة فيروس كورونا في شنغهاي بالصين. واوضحت تويوتا، وفق «رويترز»، إنها تخطط لإنتاج قرابة 850 الف سيارة على مستوى العالم شهرياً في المتوسط خلال الاشهر الثلاثة المقبلة. وادّى الشحّ في الرقائق، اي المكونات الرئيسية لتصنيع السيارات والمُصنّعة أساساً في آسيا، إلى تباطؤ إنتاج السيارات بشكل حاد منذ بداية الوباء، ما ادّى إلى ارتفاع الأسعار.

موديز تتوقع نمواً لتركيا بأكثر من 3%

توقعت كاثرين مولبرونر، نائبة رئيس مجموعة المخاطر في وكالة موديز للتصنيف الائتماني العالمية، أن يحقق الاقتصاد التركي نمواً بأكثر من 3% بنهاية العام الجاري، بسبب نمو الصادرات، في ظل انخفاض قيمة الليرة التركية.

واضافت مولبرونر، في تصريحات لوكالة الأناضول، أمس الثلاثاء، انه «على الرغم من وجود تباطؤ مقارنة بالعام الماضي، لا يزال النمو جيداً مقارنة بالعديد من البلدان». ووصفت الاقتصاد التركي بانه «مرن وكبير ومتنوّع».

تعديل أسعار الكهرباء في الأردن

أوصى تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يقدم المشورة إلى الحكومة، بإعادة تسعير المشتقات النفطية، مع الإفصاح عن معدل أسعار المشتقات النفطية المعتمدة في كل مدة بشفافية تامة لضمان عدم إرباك السوق واعتماد أسعار متناسبة مع الاسعار العالمية. واوصى «تقرير حالة البلاد 2021»، وفق وكالة الانباء الاردنية «بترا»، بإعادة هيكلة التعرفة الكهربائية ايضاً، وتعديل القوانين والتعليمات الناظمة للقطاع، ومعالجة الديون المتراكمة على القطاع وحوكمتها خارج اطار تعرفة الكهرباء للمستهلكين.

الصراعات تكبد اقتصاد العالم 1,6 تريليون دولار

نيويورك ـ **العربي الجديد**

تتسارع وتيرة تفكك العلاقات التي تربط الاقتصاد العالمي، وتبادل البضائع في أنحاء العالم كافة بشكل مخيف، ما يؤدي إلى تكبّد الناتج المحلي الإجمالي العالمي خسائر تقدر بقيمة 1,6 تريليون دولار خلال العام الجاري 2022. وأدى الغزو الروسي لأوكرانيا وعمليات الإغلاق للتخلص التام من فيروس كورونا في الصين إلى تعطل سلاسل التوريد، والحد من معدلات النمو، وصعود التضخم إلى أعلى مستوياته منذ 40 عاماً، فيما تتزايد المخاوف من أن يكون ما يحدث مجرد بداية وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية، مشيرة إلى أن المشكلة الأساسية المتمثلة في تزايد انقسام العالم جيوسياسياً ستزداد سوءاً. وأجرت وحدة «بلومبيرغ إيكونوميكس» محاكاة لما قد يبدو عكساً سريعاً لمسار العولمة على المدى الطويل، والذي يظهر اتجاه العالم ليصبح أكثر فقراً وأقل إنتاجية، وعودة مستويات التبادل التجاري لما قبل انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

يرى روبرت كوبمان، كبير الاقتصاديين في منظمة التجارة العالمية، أن «الانقسام سيستمر»، متوقعاً «إعادة تنظيم العولمة»، وأنه سيكون هناك تكلفة. وأوضح «لن نكون قادرين على استخدام إنتاج منخفض التكلفة وبتكلفة هامشية على نطاق واسع كما تعودنا». وعلى مدار ثلاثة عقود، تميّز الاقتصاد العالمي بقدرته على إنتاج مزيد من السلع بأسعار منخفضة باستمرار، فيما يمثل عصر الوفرة للكثيرين، بسبب دخول أكثر من مليار عامل من الصين ودول الاتحاد السوفييتي السابق إلى سوق العمل العالمي، وتراجع الحواجز التجارية، وزيادة كفاءة الخدمات اللوجستية. لكن السنوات الأربع الماضية شهدت سلسلة متصاعدة من الاضطرابات، حيث تضاعفت الرسوم الجمركية أثناء الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، كما تسبب وباء كورونا في عمليات إغلاق. والآن، تسببت العقوبات والرقابة على الصادرات في نقص إمدادات السلع والبضائع الاستهلاكية. وتزيد تلك الأمور من مخاطر تعرض الاقتصادات المتقدمة لمشكلة اعتقدت أنها قد تغلبت عليها منذ فترة طويلة، وهي مشكلة الندرة، ويمكن للدول الناشئة أن تشهد هي الأخرى تهديدات أكثر حدة فيما يتعلق بأمن الطاقة والغذاء، مثل التي تسببت بالفعل في حدوث اضطرابات في بلدان عديدة تمتد من سريلانكا إلى بيرو، لذلك يتعين على الجميع التعامل مع الأسعار المرتفعة، وفق بلومبيرغ.

تونس والصدام المرتقب

مصطفى عبد السلام

انتظر التونسيون شهوراً طويلة لتحسن أوضاعهم المعيشية المتردية وكبح موجة الغلاء المتوحشة، فإذا بها تسوء أكثر يوما بعد يوم من دون بارقة أمل في الطريق، وانتظر 600 ألف من موظفي الحكومة رفع رواتبهم، فإذا بالدخول الضعيفة تتآكل بسرعة بسبب موجة التضخم وغلاء الأسعار، ولن أتحدث هنا عن العاملين في القطاع الخاص الذين يواجهون أوضاعا متردية من ضعف أجور وفصل تعسفي وهدر حقوق وغيرها. وانتظر قطاع الأعمال والشركات تحسّن بيئة الاستثمار، وعودة الاستقرار السياسي للشارع، والحيوية للأنشطة الاقتصادية ومنها السياحة والصادرات، وتدفق رؤوس الأموال الخارجية، فإذا به يجد نفسه أمام حقبة طويلة من حالة التردي والفشل الاقتصادي والغموض السياسي عمّقها انقلاب قيس سعيد الذي جرى يوم 25 يوليو/تموز 2021 وأدخل البلاد في فوضى على كل المستويات، ورسخ سلطة الاستبداد وحكم الفرد، وأعاد شبح الديكتاتورية إلى البلد الذي انطلقت منه ثورات الربيع العربي. حتى المفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 4 مليارات دولار لا تزال متعثرة، بعد أن فشلت حكومة سعيد في إقناع المؤسسة المالية بوجود توافق مجتمعي على القرض. ببساطة اكتشف الشارع التونسي أن وعود قيس سعيد بالرفاه والثراء ومكافحة الغلاء وزيادة الرواتب وتوفير فرص عمل للشباب ومقاومة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة كانت براقة وبهدف شراء الوقت ليس إلا، بل كانت هلامية ولم تخرج عن نطاق الوعود الإعلامية الخادعة حتى يمرر الرجل انقلابه الناعم على الدستور والمؤسسات والحكومة المنتخبة. ويبدو أن الشارع طفح به الكيل، وأنه لم يعد يصدق أي وعود صادرة عن سعيد وحكومته العرجاء التي لا طعم لها ومنزوعة الصلاحيات، وأن حكومة نجلاء بودن فشلت بامتياز في تحقيق أي وعد للمواطن وقيمة مضافة للاقتصاد. ومن هنا قرر التحرك الذي يقوده الآن الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر المؤسسات النقابية والمنظمات في تونس وأهمها، والذي قرر عدم المشاركة في مسرحية الحوار الوطني التي اقترحها الرئيس التونسي من أجل «جمهورية جديدة» وأقصى فيها القوى المدنية، والأهم من ذلك هو انضمام الاتحاد للمواطن وموظفي الحكومة حين أقرّ، يوم الاثنين، مبدأ الإضراب العام في القطاع الحكومي احتجاجا على تباطؤ المفاوضات بخصوص زيادة الرواتب مع حكومة نجلاء بودن. الأوضاع في تونس مرشحة للتوتر وربما الصدام بين المواطن والحكومة، صدام قد لا يستطيع نظام قيس سعيد احتواءه بعد أن عجز عن تسويق انقلابه الناعم وفشل في إقناع الشارع به طوال 10 شهور.

بنوك

مصارف لبنان تتمرّد: خطة التعافي الحكومية كارثية

رفضت المصارف اللبنانية خطة التعافي التي أقرّتها الحكومة، محذرة من ضياع ودائع المواطنين رغم وجود خطط بديلة تحفظ حقوقهم

بيروت ـ **رينا الجمّال**

أعلنت جمعية المصارف في لبنان عن رفضها استراتيجية النهوض في القطاع المالي التي أقرّتها الحكومة يوم الجمعة الماضي في جلستها الأخيرة قبل دخولها مرحلة تصريف الأعمال، في وقت حذّر فيه رئيس الوزراء نجيب ميقاتي من أن كل يوم يمرّ من دون حل وولوج خطة التعافي ستكون كلفته عالية.

ويأتي موقف الجمعية مكرّراً لرفضها في 23 إبريل/نيسان الماضي ما وصفتها بخطة التعافي الكارثية وذلك في ظل الخلاف بينها والحكومة حول توزيع الخسائر، علماً أنّ المصارف لوّحت بالاحتكام إلى القضاء بوجه الدولة اللبنانية و«تكليف مستشاريها القانونيين بدراسة وعرض الإجراءات القضائية الكفيلة بحماية وتحصيل حقوق المصارف والمودعين». وأقرّ مجلس الوزراء في جلسة برئاسة الرئيس ميشال عون في قصر بعبدا الجمهوري خطة التعافي أو ما سميت باستراتيجية النهوض في القطاع المالي.

ومن أبرز بنود خطة التعافي أو استراتيجية النهوض بالقطاع المالي، إلغاء تعددية أسعار الصرف الرسمية وتحديد سعر صرف رسمي واحد على منصة صيرفة (تابعة لمصرف لبنان)، احترام تراتبية الحقوق عند استيعاب الخسائر، حماية صغار المودعين إلى أقصى حد ممكن في كل مصرف قابل للاستمرار، حل المصارف التي تعتبر غير قابلة للاستمرار بما يتماشى مع القانون الطارئ لإعادة هيكلة المصارف الذي سيقرّه مجلس النواب، إعادة تكوين رأسمال مصرف لبنان، إجراء تدقيق خاص لميزانيته، إلغاء جزء كبير من التزامات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية تجاه المصارف. كذلك، تقضي الخطة بمساهمات كبيرة من قبل مساهمي المصارف والدائنين من غير أصحاب الودائع، وذلك لما ستتطلبه إعادة رسملة المصارف القابلة للاستمرار بالتوازي مع حل تلك غير القابلة للاستمرار.

وعبّرت الجمعية في بيان أمس الثلاثاء، عن موقفها من إقرار الحكومة لاستراتيجية النهوض في القطاع المالي فاعتبرت أن «الخطة كُتبت بأموال المودعين وأموال المصارف وهي تقف صفّاً واحداً مع المودعين لرفض هذه الخطة التي لا نهوض فيها سوى في اسمها».

وقالت: «أبت الحكومة إلّا أن تودّع اللبنانيين بشكل عام والمودعين بشكل خاص، عبر إقرار خطة نائب رئيس الحكومة اللبنانية سعادة الشامي القاضية بتنصّل الدولة ومصرف لبنان من موجباتهما بتسديد الديون المترتبة بذمّتها وتحميل كامل الخسارة الناتجة عن هدر الأموال التي تتجاوز السبعين مليار دولار أميركي إلى المودعين بعدما قضت الخطة على الأموال الخاصة بالمصارف». أضافت: «فابشروا أيها المودعون لأنّ الدولة اللبنانية الغت ودائعكم بشطحة قلم. فهذا كلّ ما تمخّض من عبقرية الخبراء بالرغم من وجود خطط بديلة واضحة ولا سيما تلك التي اقترحتها جمعية مصارف لبنان.

في السياق، يقول كبير الاقتصاديين في مجموعة بنك بيبلوس نسيب غبريل لـ«العربي الجديد» إن «أي برنامج إصلاحي إنقاذي يجب أن يكون عنوانه العريض استعادة الثقة، بينما البرنامج الذي أقرته الحكومة ووقعت بناءً عليه اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي محوره الأساسي إعادة هيكلة القطاع المصرفي، إذ إنّ 8 من أصل 9 شروط لقبول التوقيع على قرض الصندوق لها علاقة بالقطاع المصرفي بشكل مباشر من دون أن تتطرق إلى مسببات الأزمة وهي ثلاثية سوء استخدام السلطة، سوء إدارة القطاع العام وسوء إدارة الأزمة». ويشدد غبريل على أنّ «القطاع المصرفي ليس بمنأى عن إعادة الهيكلة لكن منهجية التعاطي مع القطاع وتسمية الفجوة المالية بالخسائر فيما هي ديون مترتبة على الدولة لا تريد دفعها إنما تحملها للقطاع المصرفي وتالياً المودع، هنا نقطة الخلاف الأساس».

ويتوقف كبير الاقتصاديين في «بيبلوس» عند بند في الخطة يتحدث عن إعادة رسملة داخلية كاملة للمصارف، بحيث يصار إلى تحويل الودائع التي تتخطى الحدّ الأدنى المستفيد من الحماية إما إلى أسهم و/ أو تحويل ودائع العملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية. ويسأل: «كيف تريد هذه الاستراتيجية أن تعيد الثقة للمودع الحالي أو الجديد المقيم وغير المقيم هل بتحويل ودائعه إلى أسهم للمصارف؟».

ويلفت إلى أنّ استعادة الثقة تكون من خلال إجراءات يلمسها القطاع الخاص والمواطن مباشرة على مستوى القطاعات، ولا سيما الكهرباء والاتصالات والخدمات العامة والبنى التحتية وتطوير المناخ الاستثماري ورفع مستوى التنافسية الاقتصادية ووقف التهريب ومكافحة التهرّب الضريبي وغيرها من الإصلاحات، مشيراً إلى أنه مع ما يقال بأهمية أن يكون القطاع المصرفي سليماً للنهوض اقتصادياً، ولكن لا يمكن تدمير المصارف ثم الحديث عن نهوض.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

34

يستمر المسار التصاعدي لسعر صرف الدولار في السوق السوداء، إذ تخطى أمس، للمرة الأولى، عتبة 34 ألف ليرة لبنانية، الأمر الذي ينعكس على أسعار المحروقات ومختلف السلع في ظل فوضى الأسواق.

لبنانيون يتهمون الحكومة والمصارف بسرقة ودائعهم (محمود الزيات/فرانس برس)

تجارة

الركود يطوق سوق الأجبان في القامشلي

القامشلي ـ **سلام حسن**

انخفضت كميات الأجبان التي تباع يومياً في مدينة القامشلي شمال شرقي سورية، إلى ما دون 10 بالمائة، مقارنة بالكميات التي كانت تباع في السنوات السابقة في المحال التجارية للمدينة، متأثرة بانخفاض القدرة الشرائية لدى السكان وارتفاع تكاليف الإنتاج، واعتماد المنتجين على السوق المحلي في تصريف ما ينتجون. وامتدت الآثار السلبية لركود أسواق الأجبان إلى مربي الماشية، ما فاقم من معيشة السكان بالمناطق الريفية.

تهاوي المبيعات

يمتلك الحاج محمد حمزة محلاً لبيع الأجبان في مدينة القامشلي منذ نحو 22 عاماً، لكنه لم يشهد هذا الركود في سوق البيع سابقاً. وقال حمزة لـ«العربي الجديد» إن الكمية اليومية التي كان يبيعها كانت تتراوح ما بين 400 و500 كيلوغرام، بحسب النشاط في السوق، لكن الكميات المباعة انخفضت هذا العام لما بين 50 و60 كيلوغراماً.

وانخفاض الكميات المباعة عائد لتراجع القدرة الشرائية لدى سكان المدينة، كما أوضح حمزة، خصوصاً في موسم مونة الجبن الذي يبدأ في شهر إبريل/ نيسان، ويستمر حتى منتصف مايو/ أيار، فالمواطن الذي كان يمونّ 100 كيلوغرام من الجبن أصبح يمونّ في الوقت الحالي 10 كيلوغرامات، وفي الوقت الحالي يقدر سعر الكيلو الواحد من الجبن بنحو 10 آلاف ليرة سورية (الدولار = نحو 3900 ليرة). وتابع: «لا يوجد إقبال هذا العام للسلعة التي تعتمد على السوق المحلي، وفي الوقت الحالي ليس هناك تصدير أو بيع خارجي، اليوم مليون ليرة لا تشتري شيئاً بالنسبة لي كصاحب محلّ».

انخفاض أعداد المواشي

وانعكس الركود في السوق على مربي المواشي ومنتجي الأجبان في المناطق الريفية المحيطة بمدينة القامشلي، إذ انخفض عدد رؤوس الأغنام والماعز بشكل كبير لدى المربين، لعدم قدرتهم على توفير الغذاء لها. تقول مربية الماشية، ومنتجة الجبن، فدوى موسى، قالت لـ«العربي الجديد»: «قلّ عدد رؤوس الأغنام التي نعتمد عليها في الدخل. من كان يمتلك ألف رأس من الأغنام لم يعد لديه سوى نحو 50 رأساً في الوقت الحالي، حتى كميات الحليب التي تنتجها الأغنام تراجعت، وبالتالي انخفضت معها كميات الجبن المنتج. سابقاً، كانت النعجة تنتج نحو كيلوغرامين من الحليب، لكن مع قلة الغذاء لم تعد تنتج ربع الكمية».

ارتفاع أسعار الأعلاف

أيضاً، بطوق ارتفاع أسعار الأعلاف صناعة الجبن، كما أكدت مربية الماشية السورية، ففي السابق كان سعر التبن والشعير والقمح رخيصاً، لكن في الوقت الحالي يبلغ سعر طنّ التبن مليون ليرة سورية، والشعير مليوني ليرة، والقمح ثلاثة ملايين. تعلق: «في السابق كنا نبيع كيلو الجبن بنحو 5 ليرات، في الوقت الحالي سعر الكيلو في المحال التجارية يتراوح ما بين 10 و15 ألف ليرة».

ومع ارتفاع أسعار الأعلاف، والجفاف الذي يضرب المنطقة لم يعد هناك مراع مجانية لمربي المواشي كما في السابق، وهذا أيضاً كانت له تبعات على أسعار الجبن، وفق مربي الماشية ومنتج الأجبان وليد شيخي، الذي قال لـ«العربي الجديد» إن وضع المراعي سيئ للغاية، وعدد رؤوس الأغنام انخفض بشكل حاد، والكثير من المربين نفقت أغنامهم بسبب الجوع. وأضاف شيخي: «اليوم البيع انخفض كثيراً وليس هناك حركة تجارة قوية في السوق، هناك تعب كثير في الإنتاج والنقل، سابقاً كنا نبيع كميات، فيما البيع خفيف جداً في الوقت الحالي. لا أحد يساعد أصحاب الثروة الحيوانية، لا منظمات ولا جهات مختصة أو غيرها. كما كان الرعي سابقاً مجانياً، وفي الوقت الراهن أصبح مدفوع الأجر بكلفة كبيرة... لذلك، نطالب بدعم الثروة الحيوانية».

ارتفاع كبير في أسعار الأجبان (طاهر محمد/ فرانس برس)

أخبار العرب

التموين المصرية تنفي وجود أزمة أرز

نفى مجلس الوزراء المصري ما انتشر في بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي عن أنباء، بشأن وجود أزمة في توفير الأرز في الأسواق تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية. وقام المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، بالتواصل مع وزارة التموين والتجارة الداخلية، والتي نفت تلك الأنباء، مؤكدة أنه لا صحة لوجود أزمة في توفير الأرز في الأسواق تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية، وفقاً لبيان بهذا الخصوص. وأكدت توافر كافة السلع الغذائية الأساسية بشكل طبيعي، ومن بينها الأرز، مع انتظام ضخ كميات وفيرة منها يومياً بجميع الأسواق بكافة المحافظات، مشددة على تحقيق مصر الاكتفاء الذاتي من سلعة الأرز. وأشارت الوزارة إلى شن حملات تفتيش يومية على كافة المنافذ والمخازن للتأكد من توافر جميع السلع ومنع أي تلاعب في أسعارها أو احتكارها. وناشد مجلس الوزراء، وسائل الإعلام ومستخدمي وسائل التواصل، تحري الدقة والموضوعية في نشر الأخبار، والتواصل مع الجهات المعنية للتأكد قبل نشر معلومات لا تستند إلى أي حقائق، وتؤدي إلى إثارة البلبلة.

أرامكو تقفز بأرباح قطاع الطاقة السعودي

حققت شركات الطاقة المدرجة في سوق الأسهم السعودية «تداول» أداء قوياً على مستوى نتائج أعمالها بالربع الأول من عام 2022 سواء على جانب الأرباح أو الإيرادات، وسجلت نمواً ملحوظاً بصافي الأرباح على أساس سنوي بقيادة عملاق النفط «أرامكو». وقفزت الأرباح المجمعة للشركات المدرجة في قطاع الطاقة بسوق الأسهم السعودية بنسبة 81,2% في الربع الأول من عام 2022، وبزيادة تتجاوز 66,7 مليار ريال عن الربع المماثل من العام الماضي، وفقاً لإفصاحات الشركات على موقع تداول السعودية. وبلغ صافي ربح 5 شركات مدرجة في القطاع أكثر من 148,88 مليار ريال بعد الزكاة والضريبة في الربع الأول من عام 2022، مقابل أرباح صافية قيمتها 82,17 مليار ريال بالربع ذاته من عام 2021، علماً بأن جميع الشركات حققت ربحاً باستثناء، شركة «المصافي» التي سجلت خسائر طفيفة.

تقارير عربية

تشغيل

تونس: الصيف فرصة نجاة للعاطلين من العمل

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يعوّل عاطلون من العمل على موسم الصيف لتحريك فرص العمل، بعد أن تسبب تباطؤ النمو وانحسار الاستثمارات في دفع معدلات البطالة نحو مستويات مرتفعة. وتضرب أزمات هيكلية اقتصاد تونس بالإضافة إلى إغلاق الحكومة لباب التوظيف في القطاع العام لمدة تزيد عن الأربع سنوات، بينما يبحث التونسيون عن حلول لتوفير مصادر الرزق ولو بشكل مؤقت تفادياً للعوز ونقص المدخول.

ويمثل الصيف فرصة نجاة للآلاف العاطلين من العمل ممن يندمجون بشكل ظرفي في سوق الشغل منتفعين من الطلب على اليد العاملة في القطاعين الزراعي والسياحي، وفي المجال الخدماتي بشكل أقل.

ويوفر موسم الحصاد الآلاف من فرص العمل في مناطق الزراعات الكبرى والشريط الغربي التونسي الذي يصنّف من بين المناطق الأفقر في البلاد والأكثر بطالة، بينما يسمح موسم السياحة باستيعاب آلاف العاطلين في مدن الشريط الساحلي الأكثر حظاً في التنمية. ويبعد حصاد الزراعات الكبرى (الحبوب) الموسم الأكبر في المحافظات المنتجة للقمح بحسب ما يؤكده عضو منظمة المزارعين محمد رجايبية الذي يوضح لـ«العربي الجديد» أن موسم جني المحاصيل يوفر ما لا يقل عن 60 يوم عمل للتونسيين ما بين بداية يونيو/ حزيران ونهاية يوليو/ تموز.

وقال رجايبية إن موسم الحصاد يخلق ديناميكية اقتصادية كبيرة في مناطق الإنتاج ويخرك قطاعات راكدة ومنها النقل والمطاعم فضلا عن العمل الزراعي، إذ ينعش توفر السيولة المالية في تلك المناطق الحركية التجارية بصفة عامة. ويقدّر عضو منظمة المزارعين عدد فرص العمل التي يوفرها موسم الحصاد بما بين 80 و100 ألف موطن شغل موسمي بمعدل دخل يومي للفرد يتراوح بين 35 و120 ديناراً (الدولار = نحو 2,96 دينار) حسب نوعية الوظيفة التي يكلف بها العامل.

وتابع رجايبية: «بالإضافة إلى الوظائف الموسمية لمدة شهرين يمكن أن يوفر موسم الزراعات الكبرى للعاملين دخولا تكفي لنحو 3 أشهر أخرى للمواطنين فضلاً عن مؤونة من القمح، وفق العرف الزراعي الجاري به العمل في تلك المناطق».

> سوق الشغل الموسمي ينشط في الزراعة والسياحة والخدمات

وبعد أكثر من 10 سنوات من ثورة تونس التي كان التشغيل أحد مطالبها الأساسية لا تزال البلاد ترزح تحت نسب البطالة العالية، ما يجعل من الأعمال الموسمية ملجأ للعاطلين لتحصيل القوت.

ووفق أحد البيانات التي كشف عنها معهد الإحصاء الحكومي، بلغت نسبة البطالة في تونس، 16,1 بالمائة خلال الربع الأول من سنة 2022 مسجلة استقراراً مقارنة بالربع الرابع من سنة 2021.

وزادت نسبة البطالة لدى الذكور بـ0,2 نقطة، خلال الربع الأول من السنة الحالية، لتبلغ 14,1 بالمائة في حين انخفضت بـ0,4 بالمائة في صفوف الإناث لتبلغ 20,9 بالمائة.

وأوضح المعهد أن نتائج المسح الوطني حول السكان والتشغيل، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي قد تأثرت بإضراب أعوان (موظفي) المعهد، حيث لم يغط المسح سوى شهر مارس/ آذار كاملاً وبداية شهر يناير/ كانون الثاني وهو ما يجعل نتائجه لا تمثل سوق الشغل إلا جزئياً في الفترة المرجعية. وعرفت نسبة النشاط تراجعاً ملحوظاً، إذ قدر عدد السكان النشطين بنحو 4 ملايين و46 ألف شخص في الربع الأول من العام الجاري، مقابل 4 ملايين و160 ألفاً خلال الربع الرابع للعام الماضي لتبلغ بذلك نسبة النشاط 45,6 بالمائة. ويرى الخبير الاقتصادي محمد منصف الشريف أنّ مشكلة البطالة في تونس تظل قائمة ما لم تتمكن البلاد من الارتقاء بنسب النمو العامة إلى أكثر من 3 بالمائة سنوياً على أقل تقدير، معتبراً أنّ التعويل على العمل الموسمي حلّ جزئي لتوفير الدخول لشريحة كبيرة من التونسيين يعملون في مهن الهامش.

وقال الشريف لـ«العربي الجديد» إنّ القطاعات المهيكلة فقدت جزءاً كبيراً من قدرتها التشغيلية خلال الجائحة الصحية لا سيما القطاع السياحي الذي خسر أكثر من 50 بالمائة من عماله، مخلّفاً ما يزيد عن 150 ألف عاطل من العمل استوعب القطاع الموازي جزءاً منهم. ورجّح الشريف أن يستعيد القطاع السياحي هذا الموسم جزءاً من تشغيليته مع تسجيل انتعاشة في القطاع وإعادة تشغيل النزل بكامل طاقتها، معتبراً أنّ مؤشرات التعافي الاقتصادي تنعكس مباشرة على نسب البطالة.

ورجّح الخبير الاقتصادي أن يظهر ذلك في نتائج المسح الثلاثي حول السكان في الربع الثالث من السنة، غير أنه أفاد بأن نسبة البطالة تظل عالية في البلاد، ما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي عموما.

وسجلت تونس خلال الربع الأول من السنة نموا في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 2,4 بالمائة على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2022، وفقا لما ذكره المعهد الوطني للإحصاء الاثنين الماضي.

وبالمقارنة مع الربع الأخير من سنة 2021، نما الاقتصاد بنسبة 0,7 بالمائة في حين أبرزت نتائج الحسابات الثلاثية تباينا في أداء الأنشطة الاقتصادية حيث سجلت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري ارتفاعاً بنسبة 3,3 في المائة بحساب الانزلاق السنوي.

وفي مجال الخدمات، ارتفع الإنتاج في قطاع النزل والمطاعم والمقاهي بنسبة 11,2 في المائة. كما ارتفعت القيمة المضافة لقطاع خدمات النقل بنسبة 8,6 في المائة.

توقعات بانتعاش السياحة وتخفيف حدة البطالة (فتحي بلعيد/فرانس برس)

غزة

«الاستثمار الهرمي» بوابة لنهب الأموال

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

تكررت في السنوات الأخيرة حوادث تعرض الفلسطينيين في قطاع غزة لعمليات احتيال نتيجة استثمارهم مبالغ مالية عبر مواقع على الإنترنت تقوم على فكرة «الاستثمار الهرمي» أو «الشبكي» وهو ما كبد هؤلاء خسائر مالية كبيرة.

وتعتمد فكرة هذه المواقع على وضع مبالغ مالية غير محددة في مقابل قيام صاحبها بالنقر إما من خلال هاتفه الذكي المحمول أو أجهزة الحواسيب على إعلانات تقوم هذه المواقع بعرضها له وتقديم عوائد مالية تحت ادعاء أنها أرباح في مقابل هذه الخطوات.

وخلال السنوات الماضية وقع مئات الفلسطينيين ضحايا لهذه المواقع ليس بفعل الخسارة، وإنما نتيجة الإغلاقات المفاجئة التي كان يقوم بها القائمون على هذه المواقع وبشكل عشوائي ودون سابق إنذار أو حتى إعادة الأموال للمستثمرين فيها.

ورغم تكرار المشهد عدة مرات، إلا أن الجهات الحكومية في غزة التي تديرها حركة «حماس» لم تقم باتخاذ إجراءات صارمة للحيلولة دون وقوع هذه المشاكل، إذ تعمل مكاتب الصيرفة والشركات المالية على تحويل الأموال لهذه المواقع دون ضوابط أو إجراءات رادعة.

واكتفت الجهات الحكومية، ممثلة في وزارة الاقتصاد، بإصدار تنويهات تحث الفلسطينيين في غزة على عدم الاستثمار في هذه المواقع نظراً لعدم مصداقية هذه المنصات وعدم امتلاكها أي سجلات تجارية في الأراضي الفلسطينية أو حتى منطقة الشرق الأوسط.

وتشكل أزمة البطالة والفقر التي تعصف بنحو 2,2 مليون نسمة في غزة دافعاً للفلسطينيين وتحديداً من المتعطلين عن العمل أو أصحاب الدخل المتدني، للهرولة نحو هذه المواقع أملاً في تحسين واقعهم المعيشي في ظل تدني مستوى الدخل.

يقول المختص في الشأن الاقتصادي محمد أبو جياب إن ما يجري عبر هذه المنصات هو إهدار للمال دون أي استثمار حقيقي، إذ تعتمد على مبدأ وضع المال مقابل الحصول على مال دون أي جهد أو استثمار أو شراء أو بيع منتجات حقيقية. ويوضح أبو جياب في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هناك فارقاً كبيراً بين عمل هذه المنصات التي تقوم على فكرة «التسويق الهرمي» أو الشبكي وبين التجارة الإلكترونية التي تقوم على عمليات بيع وشراء لمنتجات وسلع من خلال شركات مسجلة وحقيقية.

وبحسب المختص في الشأن الاقتصادي، فإن رغبة الأفراد السريعة بتحقيق الربح دون بذل مجهود كبير وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية تعتبر الدافع الرئيسي للبحث عن هذه المنصات ووضع الأموال فيها أملاً في تبدل ظروفهم.

ويشير إلى أن ضعف الخبرة والثقافة الاقتصادية تعتبر من بين العوامل التي تساهم في تكرار هذه الظاهرة إلى جانب صعوبة تتبعها من قبل الجهات الحكومية باعتبارها منصات تعمل عبر شبكات الإنترنت ولا توجد لها مقرات أو حسابات رسمية.

ولا توجد إحصائيات أو تقديرات رسمية لدى الجهات الحكومية أو المؤسسات الاقتصادية بحجم الاستثمار عبر شبكات الإنترنت في القطاع، غير أن التقديرات أن هناك نسبة غير بسيطة من الفلسطينيين، منهم فئة كبيرة من الشباب قد اتجهوا لهذا المجال خلال السنوات الأخيرة.

ويؤكد مدير عام السياسات والتخطيط في وزارة الاقتصاد في غزة، أسامة نوفل، أن الوزارة تحركت في عدة اتجاهات لوقف عمل هذه المواقع في القطاع، منها التوعية المجتمعية واتخاذ إجراءات قانونية، موضحاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الجهات الاقتصادية ستلاحق قانونياً كل من يثبت عمله في هذه المنصات أو الترويج لها خلال الفترة المقبلة عبر النيابة العامة، نتيجة لتكرار هذه الحوادث وتعرض مئات الأشخاص لعمليات نصب وتكبد خسائر مالية كبيرة.

ووفق نوفل، فإن الفترة الأخيرة شهدت إجراءات مماثلة طاولت حتى مراكز التدريب المتعلقة بتجارة العملات الإلكترونية في ظل تكرار الشكاوى بشأن التعرض لخسائر مالية كبيرة نتيجة للعمل في هذه المنصات بعيداً عن التجارة الحقيقية.

ويشير إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين التجارة الإلكترونية الحقيقية وبين المنصات التي تستند إلى التسويق «الوهمي» أو حتى العملات الرقمية، إلى جانب أن بعض المنصات تستهدف غزة بشكل مقصود نتيجة لاستشعار رغبة السكان في تحسين مصدر دخلهم.

ويعتمد أكثر من 80% من أهالي قطاع غزة على المساعدات الإنسانية، وفقاً للأمم المتحدة، بعد سنوات من الحصار الإسرائيلي والحروب المتكررة. وحسب بيانات صادرة عن وزارة العمل في غزة، مطلع مايو/ أيار الجاري، بلغت نسبة البطالة في القطاع نحو 47%، وفي صفوف الشباب بلغت 74%، وبلغ مجموع المتعطلين عن العمل نحو 317 ألف شخص.

خفض الدعم لملايين اليمنيين

قال المدير القُطري لبرنامج الأغذية العالمي، ريتشارد راجان، إن اليمن يبحث عن موردي قمح جدد، لكنه سيحتاج إلى مساعدة لدفع تكاليف الواردات التي تتزايد، بينما حذر برنامج الأغذية العالمي من خفض المساعدات الغذائية للملايين الذين يعيشون بالفعل على شفا المجاعة. ويهدد تعطل إمدادات القمح العالمية بسبب الحرب في أوكرانيا، والحظر المفاجئ الذي فرضته الهند على تصدير القمح، بتعميق أزمة الجوع في اليمن وزيادة تضخم أسعار الغذاء الذي تضاعف بالفعل في غضون عامين فقط في بعض مناطق البلاد. وأضاف راجان، لوكالة «رويترز» أن عدد الذين يعيشون في ظروف قريبة من المجاعة قد يرتفع إلى سبعة ملايين في النصف الثاني من عام 2022 من زهاء خمسة ملايين الآن.

أخبار العالم

نمو إيرادات قطاع البرمجيات في الصين

أظهرت بيانات رسمية من وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات أن قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات في الصين حافظ على نمو مستقر في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، حيث ارتفعت الإيرادات من الأعمال المتعلقة بالبرمجيات بنسبة 10,8 في المائة على أساس سنوي. وبلغت إيرادات القطاع 2,77 تريليون يوان (حوالي 415 مليار دولار) خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام. وخلال تلك الفترة حققت الشركات في القطاع أرباحا مجمعة بقيمة 278,5 مليار يوان، بانخفاض 1,4 في المائة على أساس سنوي، وهو ما يمثل تحسنا مقارنة بانخفاض بلغ 3,9 في المائة خلال الربع الأول. وأظهرت البيانات أنه خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى إبريل/ نيسان، زادت صادرات البرمجيات الصينية 3,6 بالمائة على أساس سنوي.

كوريا الجنوبية: نمو صادرات الشركات الكبيرة

أظهرت بيانات أمس، أن صادرات الشركات الكورية الجنوبية الكبيرة ارتفعت بأسرع وتيرة على الإطلاق في عام 2021 إذ ظل الطلب على الرقائق والسيارات قوياً وسط التعافي الاقتصادي العالمي. وبلغت قيمة الشحنات الخارجية لشركات التصدير الكبرى البالغ عددها 875 في البلاد 415,8 مليار دولار في عام 2021، بزيادة 29,5% عن عام 2020، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة الإحصاء الكورية ودائرة الجمارك الكورية. وكان هذا أسرع مكسب على أساس سنوي منذ عام 2015، عندما بدأت الوكالتان في تجميع البيانات ذات الصلة. وعزت الوكالتان الزيادة بشكل رئيسي إلى زيادة الشحنات من أشباه الموصلات والمنتجات البتروكيميائية والسيارات. وزادت صادرات الشركات متوسطة الحجم أيضا بنسبة 22,3% على أساس سنوي.

أسواق صرف

يشهد الروبل الروسي ارتفاعاً سريعاً لقيمته أمام الدولار واليورو، بعد تدخل المصرف المركزي بسلسلة من الإجراءات لدعم العملة المحلية وبدء تدفق عائدات النفط والغاز، إلا أن هذا الصعود يثير المخاوف حول الصادرات والميزانية الروسية

قصة صمود الروبل

30% زيادة منذ بداية الحرب... ومخاوف على الصادرات والإيرادات

لندن ـ **العربي الجديد**

يتواصل ارتفاع قيمة الروبل الروسي أمام العملات الأجنبية، وتحديداً الدولار واليورو، ليسجل مستويات قياسية لم تعرفها عملة الدولة التي غزت أوكرانيا في 24 شباط/ فبراير الماضي، منذ سنوات. وفيما كانت التوقعات تشير إلى انهيار العملة الروسية تحت ضربات العقوبات الغربية الشديدة والمكثفة التي طاولت الاقتصاد وأثرياء موسكو ومن ضمنهم الرئيس فلاديمير بوتين والمحسوبون عليه، إلا أن تدخلات البنك المركزي إضافة إلى دفع الروبل مقابل الحصول على الغاز والنفط الروسيين، غيّرت في المعادلات، وارتفعت قيمة الروبل بنسبة تقارب 30% منذ بداية حرب أوكرانيا، بل وتحولت إلى رمز لصمود الروس الاقتصادي في مواجهة العقوبات. لكن في المقابل تتخوف مصادر روسية من قوة الروبل خاصة من ناحية تأثيره السلبي على الصادرات الخارجية وتدفق الاستثمارات الأجنبية.

وكان الروبل عرف انهياراً بعد غزو أوكرانيا إلى 120 روبل للدولار في مارس/آذار الماضي، وبعد سلسلة من القرارات أبرزها تثبيت المصرف المركزي الروسي سعر صرف الروبل بأقل من 64 للدولار، بدأت سلسلة الصعود، ليسجل الروبل الثلاثاء ارتفاعاً بنسبة 2,5 في المائة مقابل الدولار عند 56,36 لأول مرة منذ أكثر من أربع سنوات. ومقابل اليورو، ارتفع الروبل بنسبة 3 في المائة إلى 58,24، وهو أقوى سعر له في سبع سنوات.

وقال «سبير بنك» الروسي في مذكرة نقلتها وكالة «رويترز» أمس الثلاثاء إن «العملة المحلية قد تواجه مشكلة في إطالة أمد ارتفاعها الأخير، حيث قد يبدأ نشاط البيع بين المصدرين في الانخفاض». ولفت إلى اقتراب الموعد النهائي الأربعاء لدفع 600 مليار روبل (10,43 مليارات دولار) مدفوعات ضريبة استخراج المعادن وتحويل مدفوعات صادرات الغاز إلى الروبل.

وكان فلاديمير بوتين أعلن في مارس/ آذار الماضي أنه سيتعيّن على المشترين الأجانب شراء الغاز بالروبل الروسي، بدءاً من الأول من أبريل/نيسان، وقام بقطع الإمدادات عن دول أوروبية لم تلتزم بهذا القرار. وجاء ارتفاع الروبل حتى بعدما خفضت روسيا يوم الإثنين ضوابط رأس المال عن طريق تقليص كمية العملات الأجنبية المطلوب تحويلها من قبل المصدرين. وأكدت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية أن العملة الروسية تعتبر إلى حد بعيد الأفضل أداءً على مستوى العالم هذا العام، حيث حققت مكاسب بنحو 30 في المائة مقابل الدولار. «لكن تعافي العملة مُنذ غزو أوكرانيا كان سريعاً للغاية لدرجة أن الاقتصاديين يحذرون من أن الارتفاع سيضر بالميزانية ويعيق القدرة التنافسية للمصدرين».

ارتفاع الروبل المفاجئ والكبير أثار مخاوف واسعة طاولت حتى حلفاء بوتين، حيث قال رئيس بيلاروسيا الكسندر لوكاشينكو الإثنين: «الروبل يتعزز بوتيرة مجنونة، نحن بحاجة إلى أن نكون حريصين على عدم المبالغة في ذلك». وأضاف أنه في حين أن المكاسب حيرت الدول الغربية، إلا أنها كانت متوقعة من قبل روسيا البيضاء وروسيا وأن «هذا سيكون فرصة لاقتصاداتها». وبحسب محللين، فإن ارتفاع سعر الروبل إلى هذه المستويات يخفض من تداعيات التضخم وارتفاعات الأسعار على المواطنين، إلا أنه يثير المزيد من المخاوف من تعميق الإضرابات في الاقتصاد الروسي، فإلى جانب انهيار الواردات وسط العقوبات الشاملة التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها وبريطانيا والاتحاد الأوروبي على روسيا، تواجه موسكو تراجعاً شديداً في الطلب على العملات الأجنبية، فيما يتدفق الدولار واليورو بسبب ارتفاع أسعار صادرات الطاقة غير الخاضعة للعقوبات إلى حد كبير. ودفع ارتفاع قيمة الروبل يوم الاثنين إلى صدور قرار من البنك المركزي بالسماح للمصدرين بتحويل 50 في المائة من الإيرادات بدلاً من 80 في المائة إلى الروبل، وهو إجراء طارئ تم تقديمه كجزء من ضوابط رأس المال بعد الغزو لحماية العملة المحلية. وسبق ذلك فرض المصرف المركزي، في مارس/آذار الماضي، قيوداً شديدة على تداول العملات الأجنبية في روسيا.

إلا أن تحركات البنك المركزي من غير المتوقع أن يكون لها تأثير كبير على سعر الروبل. إذ شرح محلل شركة «أي تي أي كابيتال» الاستشارية إسكندر لوتسكو، أنه «نظراً لانخفاض السيولة في سوق العملات، فإن المصدرين يبيعون بالفعل ما لا يزيد عن 50 في المائة من العملة من عمليات التصدير. في البيئة الحالية، من الصعب للغاية على البنك المركزي وضع تدابير لتحفيز الطلب على العملة بسبب القيود المفروضة على مشتريات العملات من قبل الأفراد وتراجع الواردات».

وتوقع أن يتم تداول الروبل في نطاق 60 إلى 65 للدولار على المدى القريب، قبل أن يتراجع إلى ما بين 65 إلى 75 مقابل الدولار بحلول بداية الربع الثالث مع تراجع الطلب الموسمي على صادرات الطاقة الروسية.

وسبق أن شرح كبير المحللين في مجموعة «تيلي تريد» للتداول، مارك غويخمان لـ «العربي الجديد» أن سعر الصرف الحالي للروبل مصطنع وناجم عن الإجراءات غير المسبوقة التي اتخذتها السلطات المالية الروسية لخفض الطلب على العملات الأجنبية وزيادة معروضها في بورصة موسكو.

وحذّر غويخمان من التداعيات السلبية لدعم الروبل بصورة اصطناعية، قائلاً إن «الروبل القوي يقلل من قيمة عوائد ميزانية الدولة والشركات عن الصادرات بما يعادلها بالعملة الوطنية، وبعرقل استبدال المنتجات المستوردة بأخرى وطنية».

وقالت وزارة الاقتصاد الروسي في وقت متأخر من يوم الاثنين إن ارتفاع قيمة الروبل وصل إلى ذروته، وإن تدفقات رأس المال والواردات سوف تتكيف. وشرحت الوزارة في بيان أن التخفيضات المستقبلية لأسعار الفائدة ستخفف الضغط على العملة لتعزيز قوتها. وكان البنك المركزي الروسي سمح أخيراً للروس وغير المقيمين بإرسال ما يصل إلى 50 ألف دولار من العملات الأجنبية إلى الخارج، ارتفاعاً من 10 آلاف دولار.

كذلك، استأنف المصرف الإثنين عمليات شراء العملة الأجنبية لمنع العملة الروسية (الروبل) من التعافي الخارج عن السيطرة، بعد انخفاض سعر صرف الدولار إلى ما دون 60 روبل لأول مرة منذ ربيع عام 2018.

ونقلت صحيفة «فيدوموستي» الروسية المتخصصة في الشأن الاقتصادي، عن مصدرين مقربين من الحكومة الروسية وآخر مقرب من المصرف المركزي قولهم، إن المصرف لا يشتري سوى عوائد بالعملة الصعبة من المصدرين. ومع ذلك، لا يجري المصرف المركزي عملية الشراء بشكل مباشر، وإنما بواسطة لاعبين آخرين بالسوق المالية، من دون أن تكشف مصادر «فيدوموستي» عن الهيئة المحددة للاعبين.

وتشير توقعات المحللين الدوليين إلى أن تجار العملات قد يتوقفون عن استخدام سعر الصرف الداخلي لبعض المعاملات لأن ضوابط رأس المال قد خلقت فرقاً أكبر في الأسعار مقارنة بالمعدلات الخارجية. ودقّ لوبي الشركات الكبيرة في روسيا ناقوس الخطر بشأن ارتفاع سعر صرف الروبل، وقال الاتحاد الروسي للصناعيين ورجال الأعمال في بيان على موقعه على الإنترنت: «يجب تجنّب الأعباء التنظيمية المفرطة على الشركات في مجال تنظيم ومراقبة العملة».

مواطنون في موسكو أمام الصرافة الآلي (أفلاد كاركوف/ Getty)

صعوبات أمام المواطنين

قالت تقارير غربية إنه حتى الآن يواجه المواطنون الروس صعوبة في الحصول على الدولارات بالسعر الرسمي للروبل. وقالت صحيفة لوموند الفرنسية في تقرير، إنّ الروس لجأوا إلى فتح حسابات في أوزبكستان بسبب القيود على حساباتهم في روسيا. وكانت وزارة المالية الروسية أكدت في بيان الثلاثاء، على استقرار سعر الصرف، وأنّ البلاد وصلت إلى مستويات كافية من السيولة بالنقد الأجنبي، فيما تسعى الدولة إلى تخفيف السياسات الائتمانية.

إجراءات من البنك المركزي الروسي لتهدئة ارتفاع العملة الروسية

صمود الاقتصاد الروسي... العقوبات تفشل في وقف الحرب

رغم أن العقوبات الغربية غير المسبوقة على روسيا صممت لإحداث شلل مالي يوقف تلقائياً الحرب على أوكرانيا، إلا أنها حتى الآن لم تحقق أهدافها

لندن ـ **العربي الجديد**

رغم أن الحظر الغربي غير المسبوق على روسيا في أعقاب غزوها أوكرانيا سبّب خسائر ضخمة لاقتصادها، إلا أن هذه الخسائر لم تصل إلى الدرجة التي تجبر موسكو على وقف الحرب، والمحصلة أن هذه العقوبات لم تحقق أهدافها، فما هي الأسباب وراء ذلك؟

صحيح أن العقوبات الغربية نجحت في عزل روسيا عن النظام المالي الغربي وسببت دماراً للاقتصاد الروسي وأربكت المصارف والأسواق الروسية، خاصة في الشهر الأول من الغزو لأوكرانيا ولكنها لم تكن كافية حتى الآن لإجبار موسكو على وقف الحرب، كما كانت تأمل القوى الغربية.

في هذا الصدد تقول الزميلة بالمعهد الفنلندي للعلاقات الدولية في هلسنكي، ماريا شاغينا، إن العقوبات الغربية أدت إلى ركود عميق للاقتصاد الروسي، وإنها عزلت النظام المالي الروسي دولياً وربما ستواجه روسيا تخلفاً في تسديد ديونها الخارجية وصعوبات مالية على الأجل الطويل.

في هذا الصدد، تشير توقعات البنك المركزي الروسي الصادرة في بداية الشهر الجاري إلى أن الاقتصاد ربما سينكمش بنحو 8,8% خلال العام الجاري، وأن التضخم ربما يرتفع إلى 23%، ويعاني المواطنون الروس من صعوبات مالية وقد الحرب أربكت حياتهم اليومية، إلا أنها لم تصل إلى درجة تذمر عام في الشارع. في المقابل فإن القوى الغربية، خاصة دول الاتحاد الأوروبي، واجهت كذلك أزمات مالية واقتصادية من العقوبات، على رأسها ارتفاع معدل التضخم وغلاء السلع الأساسية مثل المواد الغذائية والوقود والكهرباء. وبحسب مراقبين فقد صممت العقوبات الغربية لتسديد أقوى ضربة للاقتصاد الروسي وفي زمن قصير، لكن هذا لم يحدث حتى الآن. ولذا يرى خبراء أن الفشل يعود إلى طبيعة الاقتصاد الروسي والإدارة المركزية الصارمة التي ينفذها الكرملين. وذلك لأن مكونات هذا الاقتصاد ذات أهمية بالغة للدول الغربية، وبالتالي فإن حظرها أتى بكلفة عالية للاقتصادات الغربية التي تعتمد على السلع والمعادن والطاقة الروسية، خاصة دول أوروبا، في ذات الوقت تعرض الحظر للخروقات من قبل الشركات في آسيا التي تربحت من العقوبات. يضاف إلى ذلك أن العقوبات الاقتصادية غالباً ما تكون فعالة وذات نتائج سريعة في الدول الصغيرة التي يمكن ضرب اقتصاداتها عبر عزلها من الاقتصاد العالمي والنظام المالي الغربي. أما بالنسبة لروسيا فهي دولة تملك اقتصاداً حجمه 1,71 تريليون دولار، حسب بيانات البنك الدولي، كما يتشكل اقتصادها من مكونات حيوية لدورة الاقتصاد العالمي، إضافة إلى أنها تحظى بدعم غير مباشر من ثاني أكبر اقتصاد في العالم وهي الصين.

> الارتفاع في سعر الروبل مصطنع لتضخيم فاتورة الغاز لأوروبا

ويرى خبراء أن هناك ثلاثة عوامل عرقلت نجاح العقوبات الغربية على روسيا، وهذه العوامل هي صادرات القمح والمعادن والطاقة وعدم وجود دعم كاف من دول كبرى في آسيا مثل الهند والصين والتحسن الذي طرأ على سعر صرف الروبل. على صعيد الطاقة، يرى معهد بروغيل للدراسات الاستراتيجية في بروكسل أن العقوبات الغربية استهدفت حرمان روسيا من العملات الصعبة، ولكن الحظر الغربي للطاقة الروسية الذي نفذته جزئياً الولايات المتحدة وبريطانيا رفع من أسعار النفط والغاز الطبيعي، وبالتالي دعم بشكل غير مباشر الخزينة الروسية. ويقول معهد بروغيل في دراسة بهذا الشأن إن الأجدى بالنسبة للقوى الغربية كان فرض تعرفة على واردات الطاقة الروسية بدلاً من حظرها، لأن هذه التعرفة كانت ستفيد الاقتصادات الأوروبية، وتقلل في ذات الوقت من دخل روسيا من مبيعات النفط والغاز لأوروبا المقدرة بنحو 1,1 مليار دولار يومياً. لكن يبدو أن الدول الأوروبية وقعت في الشرك الذي نصبته لها روسيا، إذ إن موسكو استهدفت شق الصف الأوروبي عبر استغلال الثغرات في هذه العقوبات، إذ لم يكن هناك اتفاق أوروبي كامل على حظر النفط الروسي حتى الآن، كما أن شركات الطاقة في أوروبا التي تستورد الغاز الروسي لم تجهز البدائل الكافية واضطر بعضها للرضوخ للطلب الروسي بتسديد أثمان الغاز بالروبل، وهو ما يعني المزيد من ابتزاز موسكو للقوى الغربية.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

المصارف الروسية شهدت طوابير طويلة في الأسابيع الأولى للغزو الأوكراني (Getty)

النفط يتراجع رغم الحظر الوشيك

موسكو ـ **العربي الجديد**

تراجعت أسعار النفط الخام في التعاملات المبكرة، الثلاثاء، متجاهلة اجتماعاً أوروبياً مرتقباً نهاية الشهر الجاري لمناقشة الحزمة السادسة من العقوبات ضد روسيا. وتتضمن العقوبات المقترحة، فرض حظر على واردات النفط الروسي ومشتقاته، بحلول نهاية العام الجاري، ما قد يذكي أزمة إمدادات عالمياً. تراجعت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم أغسطس/آب في التعاملات الصباحية الثلاثاء، بنسبة 1,02% إلى 109,68 دولارات للبرميل. كما تراجعت أسعار العقود الآجلة للخام الأميركي الخفيف غرب تكساس الوسيط تسليم يوليو/ تموز بنسبة 0,96% إلى 109,23 دولارات للبرميل. وروسيا ثاني أكبر منتج للنفط الخام في العالم وتنتج بالمتوسط 11,2 مليون برميل يومياً في الظروف الطبيعية، وفق وكالة الطاقة الدولية. وحسب رويترز، قال وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك لمحطة (زد دي إف) التلفزيونية الألمانية إن الاتحاد الأوروبي سيوافق على الأرجح على حظر على واردات النفط الروسي «في غضون أيام». لكن هابيك حذر من أن حظراً لن يضعف بشكل تلقائي الكرملين لأن الأسعار المرتفعة تمكنه من جني المزيد من الإيرادات بينما يبيع أحجاماً أقل من النفط.

وخططت بروكسل لوقف واردات الخام الروسي في غضون ستة أشهر والمنتجات المكررة بحلول نهاية 2022. لكن المجر ترفض

> 4 دول تدعو لاستخدام أصول روسية لإعمار أوكرانيا

روسيا لاتي اكبر منتج للنفط الخام في العالم (Getty)

في الوقت الحالي الحزمة السادسة من العقوبات التي اقترحتها رئيسة المفوضية أورسولا فون دير لاين، لعدم وجود ضمانات بشأن إمداداتها. ويخشى رئيس وزرائها فيكتور أوربان الذي أيد جميع العقوبات الأوروبية حتى الآن على الرغم من قربه من فلاديمير بوتين، من ارتفاع الأسعار.

والمجر ليس لها منفذ على البحر وتعتمد على النفط الذي يأتيها عبر خط أنابيب دروجبا من روسيا. لذلك طلبت إعفاء وارداتها التي تمثل 0,7% من 2,8 مليون برميل يومياً، وهي جزء صغير من المشتريات الأوروبية. ويرى خبراء أن العقوبات على الطاقة الروسية قد تكون مضرة للقوى الغربية، إن لم تنضم إلى العقوبات دول آسيا الكبرى مثل الصين والهند، حيث إن الشركات الآسيوية ربما تستغل الحظر. وفي تطور ذي صلة بالحرب الأوكرانية والعقوبات الغربية أظهرت رسالة مشتركة من ليتوانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وإستونيا أن الدول الأربع دعت الثلاثاء إلى مصادرة أصول روسية جُمدها الاتحاد الأوروبي لتمويل إعادة بناء أوكرانيا بعد الغزو الروسي.

وفي 3 مايو/أيار، قدرت أوكرانيا حجم الأموال التي تحتاجها لإعادة بناء البلاد بعد الدمار الذي أحدثه الغزو الروسي بنحو 600 مليار دولار. لكن الرسالة قالت إنه بينما لا تزال الحرب مستمرة فإن هذا المبلغ من المتوقع أنه زاد بشكل حاد.

وأضافت الرسالة التي عرضت على وزراء مالية الاتحاد الأوروبي الثلاثاء: «جزء كبير من تكاليف إعادة بناء أوكرانيا، بما في ذلك التعويضات لضحايا العدوان العسكري الروسي، يجب أن تغطيها روسيا». وتدعو الرسالة، التي اطلعت عليها رويترز الاثنين، التكتل المؤلف من 27 دولة أيضاً لبدء التحضير لعقوبات جديدة ضد موسكو.

الرؤية

أزمة غذائية طاحنة في الطريق

شريف عثمان

في أعقاب دخول القوات الروسية الأراضي الأوكرانية، توقفت صادرات البلدين من الحبوب والبذور الزيتية، فقفزت أسعار القمح لتصبح مرة ونصف ما كانت عليه بداية العام الحالي، ثم لترتفع بنحو عشرة بالمائة الأسبوع الماضي بعد قرار الهند تعليق صادراتها من القمح بسبب موجة الحر المثيرة للقلق، وتزايد احتمالات حدوث أزمة غذائية طاحنة خلال الأشهر القادمة.

وفي آخر عدد من مجلة إيكونوميست البريطانية الشهيرة، جاءت صورة الغلاف، التي يتم اختيارها كل أسبوع بعناية فائقة وتحمل عادة رسالة هامة، على شكل ثلاث سنبلات من القمح، تحمل كل واحدة منها حبات متعددة على شكل جماجم بشرية، في إشارة إلى ما يتوقع أن تخلفه «المأساة الغذائية المتوقعة» من ضحايا، بعد انتشار المجاعات في مختلف بلدان العالم. وأرجعت المجلة، المنحازة بالتأكيد ودائماً للدول الغربية، السبب في تلك المجاعات وآثارها الكارثية إلى قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قبل ما يقرب من ثلاثة أشهر غزو أوكرانيا، مشيرةً إلى توقعها ندمه على القرار بسبب تزايد عدد القتلى، بمن فيهم من هم بعيدون عن أرض المعركة.

بدت الحرب في أوكرانيا وكأنها تدق المسمار الأخير في نعش نظام غذائي عالمي كان يترنح بسبب تداعيات انتشار وباء كورونا وتسببه في تراجع النشاط الزراعي والتجاري حول العالم، بالإضافة إلى تطورات التغير المناخي وأزمة ارتفاع أسعار الطاقة. والأسبوع الماضي، حذر أنطونيو غوتيريس، السكرتير العام للأمم المتحدة من ظهور «شبح نقص الغذاء العالمي» خلال الفترة القادمة، واستمراره لعدة سنوات قادمة.

وأشارت مجلة إيكونوميست في عددها الأخير أيضاً إلى أن التكلفة المرتفعة للأغذية الأساسية تسببت بالفعل في زيادة عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم ضمان الحصول على ما يكفيهم من طعام بنحو 440 مليون انسان، ليصل إجمالي العدد إلى 1.6 مليار، وأن ما يقرب من 250 مليون شخص أصبحوا على شفا المجاعة، مؤكدةً أنه في حال استمرار الحرب، كما هو مرجح، بما تعنيه من استمرار تعثر الإمدادات من روسيا وأوكرانيا، فإن مئات الملايين من الأفراد سيكونون معرضين للوقوع في براثن الفقر، وهو ما يهدد بانتشار الاضطرابات السياسية، وإصابة الأطفال بالتقزم، وموت الناس جوعاً.

وفي مقال حديث له في جريدة نيويورك تايمز الأميركية، قال الاقتصادي الأميركي الشهير بول كروغمان من حدة أزمة ارتفاع أسعار الطاقة مقارنة بأزمة الإمدادات الغذائية العالمية التي تضرب العالم حالياً بقوة، مشيراً إلى أن ارتفاع أسعار القمح خلال العام الماضي فاق بصورة واضحة ارتفاع أسعار النفط العالمية. وبينما أكد أن هذه الأزمة سيكون لها تأثيرات سلبية على بلاده، أشار كروغمان إلى أن التداعيات الأكبر ستكون على «الدول الفقيرة قوي»، التي تنفق الأسر فيها نسبة أكبر من دخلها على الطعام.

أوضح كروغمان أن تراجع صادرات روسيا وأوكرانيا، ومن بعدهما كازاخستان، ثالث أكبر مصدر للمنتجات الزراعية في المنطقة، تسبب في حدوث الأزمة وتفاقمها، إلا أنه أشار أيضاً إلى وجود مشكلة كبيرة في إنتاج الأسمدة، موضحاً أن طرق الإنتاج الحديثة تستهلك الكثير من الطاقة، وأن روسيا كانت قبل الحرب أكبر مُصدِّر للأسمدة في العالم، إلا أنها علقت صادراتها خلال الأسابيع الأخيرة، بينما خفضت الصين، أحد أهم منتجي الأسمدة في العالم، صادراتها منها منذ العام الماضي، أملاً في الحد من ارتفاع الأسعار المحلية هناك.

وقال كروغمان إن مثل هذا الحظر على الصادرات يمثل مشكلة أكبر من تبادل فرض التعريفات الجمركية خلال فترة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، لا سيما بعد فرض أكثر من ثلاثٍ وعشرين دولة قيوداً كبيرة على صادرات الغذاء، تمثل 10% من تجارته، منذ نشوب الحرب.

أكد كروغمان أن هذه التفاصيل لا تعني أن حرباً عالمية قد بدأت، إلا أنه شبه الأحداث الحالية بمقدمات الحرب العالمية الأولى، حيث يتم إلحاق الضرر بالعولمة بمفهومها القديم، وتتعثر بوضوح تجارة السلع الأولية الاستراتيجية، كالقمح والأسمدة. وأشار الكاتب والمفكر الاقتصادي، الذي سبق له الحصول على جائزة نوبل في الاقتصاد، إلى أن السلام يعزز التجارة، وإلى أنه «بما أن العالم أصبح مكاناً أكثر خطورة، فإن أشياء مثل تجارة الغذاء، قد تكون أكثر عرضة للخطر مما يدركه أي شخص».

ساهمت روسيا وأوكرانيا بأكثر من ربع ما تم تصديره من القمح والشعير العام الماضي، وثلاثة أرباع صادرات زيت عباد الشمس، ونحو 15% من صادرات الذرة العالمية، وتمثل الدولتان معاً الممولين الرئيس للغذاء للعديد من الدول العربية، حيث تزودان مصر وليبيا بأكثر من ثلثي احتياجاتهما من الحبوب من الخارج، كما يشتري منهما كل من لبنان وتونس نصف وارداتهما منها، وإجمالاً يمكن القول إن الصادرات الغذائية الأوكرانية توفر مأكل ما يقرب من أربعمائة مليون شخص حول العالم، أغلبهم من الدول الفقيرة في الشرق الأوسط والأفريقية.

ومن قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، حذر برنامج الغذاء العالمي من أن عام 2022 «سيكون عاماً رهيباً»، وقالت الصين، أكبر منتج للقمح في العالم، إنه بعد هطول الأمطار التي أخرت الزراعة العام الماضي، فقد يكون محصول هذا العام هو الأسوأ على الإطلاق.

والآن، وبعد حظر الهند، التي كان ينظر إليها باعتبارها الدولة المرشحة لخلافة روسيا وأوكرانيا في التربع على عرش مصدري القمح في العالم، تصديره، فمن المؤكد استنزاف الكميات المنتجة في الدول الأخرى، بما فيها الاقتصادات الكبرى في أوروبا وأميركا، بينما يعاني القرن الأفريقي من أسوأ موجة جفاف منذ أربعة عقود.

التأثيرات المتوقعة لكل تلك التغيرات مرعبة، وتحديداً فيما يتعلق بالدول الناشئة والفقيرة، حيث تنفق الأسر في الأولى 25% من ميزانياتها على الغذاء، بينما ترتفع النسبة في الأخيرة إلى 40%. وتقول الإيكونوميست إن الحكومات في البلدان المستوردة لن تستطيع تحمل قيمة الإعانات المطلوبة لمساعدة الفقراء، خاصة إذا كانت هذه البلدان تستورد الطاقة أيضاً!